

Document: EB 2012/107/R.3  
Agenda: 3  
Date: 4 December 2012  
Distribution: Public  
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج عمل الصندوق  
المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية  
للصندوق لعام 2013، وبرنامج عمل مكتب التقييم  
المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام  
2013 وخطته الإشارية للفترة 2014-2015 والتقريرين  
المرحليين عن مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة  
بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي  
الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre McGrenra**

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: [gb\\_office@ifad.org](mailto:gb_office@ifad.org)

**Ruth Farrant**

مديرة شعبة المراقب والخدمات المالية  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2281  
البريد الإلكتروني: [r.farrant@ifad.org](mailto:r.farrant@ifad.org)

**Conrad Lesa**

مدير المحاسبة والإبلاغ المالي  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2181  
البريد الإلكتروني: [c.lesa@ifad.org](mailto:c.lesa@ifad.org)

المجلس التنفيذي - الدورة السابعة بعد المائة  
روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للاستعراض

**تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج،  
والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2013، وبرنامج عمل مكتب التقييم  
المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2013 وخطته الإشارية  
للفترة 2014-2015 والتقريرين المرحليين عن مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة  
المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء**

- 1- عرضت رئيسة اللجنة البند المتعلق بوثيقة ميزانية عام 2013 مشيرة إلى أن القسم الذي أعده مكتب التقييم المستقل في الصندوق يشمل كل التعليقات التي أبدتها لجنة التقييم خلال دورتها الثالثة والسبعين في أكتوبر/تشرين الأول 2012. ولوحظ أيضاً أن التقرير يتضمن القسمين المحتويين على التقريرين المرحليين المتعلقين بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بغرض ترشيد إعداد التقارير في الصندوق.
- 2- وعرض كبير الموظفين الماليين ورئيس دائرة العمليات المالية القسم المتعلق بالصندوق في الوثيقة وسلط الضوء على النقاط التالية:
  - أدرجت في وثيقة الميزانية النهائية طلبات تلقي معلومات إضافية بالإضافة إلى التعليقات المقدمة من لجنة مراجعة الحسابات أثناء النظر في الاستعراض المسبق الرفيع المستوى.
  - اقترحت الإدارة مبلغ 1.066 مليار دولار أمريكي لبرنامج القروض والمنح لعام 2013 بانخفاض طفيف عن المبلغ المتوقع حالياً لعام 2012، وهو 1.091 مليار دولار أمريكي؛ وميزانية عادية قدرها 144.14 مليون دولار أمريكي تمثل زيادة اسمية صفرية مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2012؛ وميزانية رأسمالية بمبلغ 3.7 مليون دولار أمريكي.
  - تحققت زيادة اسمية صفرية في الميزانية العادية بعد استيعاب التكاليف الإضافية لعام 2013 والتكاليف التي كانت تموّل من قبل من مصادر مخصصة بما يبلغ مجموع قيمته 5.4 مليون دولار أمريكي. وأدى استيعاب تلك التكاليف إلى انخفاض نسبة مجموع ميزانية المجموعة 1 من 61.8 في المائة في عام 2012 إلى 59.0 في المائة في عام 2013، ويعوض ذلك الانخفاض جانباً من الزيادة التي طرأت على نسبة ميزانية المجموعة 2 من 7.2 في المائة إلى 8.7 في المائة.
  - انخفضت حصة دائرة إدارة البرامج من الميزانية العادية أساساً بسبب نقل وظائف منها إلى دوائر أخرى، والتخفيضات المحددة في أعداد الموظفين خلال عملية التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل. وأكدت اللجنة أن تخفيض موارد دائرة إدارة البرامج لن يؤثر سلباً على التنفيذ العام لبرنامج قروض ومنح الصندوق ولن يمس جودته في عام 2013.
  - سيزيد إدخال الميزنة الإجمالية من الشفافية في الإبلاغ عن التكاليف الإضافية الممولة من رسوم إدارة الأموال التكميلية والمتممة. ولوحظ أنه بعد إدراج مبلغ إضافي بما قيمته 5.29 مليون دولار أمريكي من

التكاليف الإضافية لدعم الأموال المتممة في الميزانية الإجمالية، ازدادت النسبة المئوية للميزانية الإجمالية المخصصة للمجموعة 1 إلى 60.5 في المائة.

3- وعرض مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق بالإجابة القسم المتعلق بالمكتب في تقرير ميزانية عام 2013. وفيما يلي النقاط الرئيسية التي طُرحت في أثناء النقاش:

- استعرضت لجنة التقييم الوثيقة في دورتها التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول وأعربت عن تأييدها الواسع لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق وميزانيته المقترحة لعام 2013.
- كان من المتصور أن تعرض على لجنة التقييم وعلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2013 استنتاجات التقييم المؤسسي للكفاءة.
- رهناً بموافقة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول، سيجري مكتب التقييم المستقل للمرة الأولى تقييماً لعمليات تجديد الموارد في الصندوق.
- سيقوم مكتب التقييم المستقل بتقديم الدعم إلى الإدارة في إجراء تقييمات الأثر في إطار مساهمته المحددة في الوفاء بالتزامات التجديد التاسع للموارد.
- تمثل الميزانية المقترحة المحددة بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي تقريباً انخفاضاً حقيقياً بما نسبته 1.4 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة في عام 2012.

4- وأعربت اللجنة عن تقديرها للعروض المقدمة. وردت الإدارة على التساؤلات المطروحة من أعضاء اللجنة حول عدد من المسائل، من قبيل تخفيض الموارد المخصصة لدائرة إدارة البرامج؛ وزيادة المرتبات؛ واختلاف الأرقام الواردة في الوثيقة النهائية عن المبالغ التي عرضت من قبل على لجنة مراجعة الحسابات؛ ومنح إطار القدرة على تحمل الديون؛ وتكاليف السفر؛ وتدابير تحقيق وفورات في المجموعة 4؛ واللجوء إلى عملية مراجعة الوظائف؛ وتغيير الهيكل التنظيمي للصندوق؛ والامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا في المكاتب القطرية للصندوق والمباني المشتركة؛ وتمويل تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

5- وطلبت اللجنة عرض برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق مستقبلاً في وثيقة منفصلة وليس بالاقتران مع ميزانية المكتب نظراً لأن برنامج العمل لا يركز على الموارد المرصودة في الميزانية.

6- وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى سياسة الولايات المتحدة بشأن تشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الأخذ بزيادة اسمية صفرية في مرتبات الموظفين سواءً بالنسبة لموظفي الفئة الفنية أو موظفي فئة الخدمات العامة. وأوضحت الإدارة عدم اقتراح أي زيادة في مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة في عام 2013. وتعبّر ميزانية عام 2013 فقط عن أثر وقف تجميد زيادات مرتبات موظفي الخدمات العامة المفروضة من الصندوق (الوكالة الوحيدة التي تقوم بذلك من بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها) في نوفمبر/تشرين الثاني 2010. وتم رفع التجميد في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 بعد الانتهاء من الدراسة التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية للمرتبات المحلية في روما وأوصت فيها بتخفيض مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة بنسبة 9.2 في المائة ابتداءً من عام 2013. وسوف يكفل التعديل المؤقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 معاملة متساوية لموظفي الصندوق عن طريق موازنة مرتباتهم مع مرتبات الموظفين في الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها قبل تنفيذ التوصية الواردة في الدراسة التي

أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وسوف ينطبق التخفيض المحدد بنسبة 9.2 في المائة على موظفي فئة الخدمات العامة الجدد المعيّنين، بينما سيجري تجميد زيادات مرتبات الموظفين الحاليين لحين مواعيد جدول المرتبات الجديد المخفّض مع جدول المرتبات القائم.

7- وأبلغت اللجنة أيضاً بأن آخر المعلومات المتاحة من لجنة الخدمة المدنية الدولية تشير إلى أنه سيجري إدخال تغيير اسمي صفري في مرتبات موظفي الفئة الفنية في عام 2013، وسيقابل ذلك زيادة نسبتها 0.12 في المائة في هيكل المرتبات بتخفيض مماثل في علاوة تسوية مقر العمل. وهذه العملية التي لا تنطوي على "أي مكاسب أو خسائر" ولن تسفر عن أي زيادة في المرتبات التي يحصل عليها موظفو الفئة الفنية نتيجة لتغيير هيكل المرتبات هي نفس العملية التي أخذت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية في السنة الماضية. وأكدت الإدارة أن الزيادات غير المنفقة في مرتبات موظفي الفئة الفنية المحتجزة في عام 2012 والبالغة 680 000 دولار أمريكي سيجري ترحيلها، ومرة أخرى لن يتم إنفاقها رهناً بالتوصية النهائية للجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن مرتبات الموظفين. وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن بلاده ستحتفظ بموقفها لحين انتهاء الجمعية العامة من مناقشة توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بزيادات مرتبات الفئة الفنية.

8- وأوجزت رئيس اللجنة ما دار من مناقشات حول هذا البند وأشارت إلى أن اللجنة تؤيد عموماً وثيقة الميزانية التي عبّرت عن زيادة اسمية صفرية في الميزانية العادية، وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تود أن تحتفظ بموقفها لحين تلقي معلومات نهائية عن زيادات المرتبات. وأعربت الرئيسة عن تقديرها للإدارة على ما أكدته من أن تخفيض موارد دائرة إدارة البرامج لن يمس قدرتها على تنفيذ برنامج عملها، وأشارت أيضاً إلى النقاش الذي دار حول التدابير المتخذة من الصندوق بالاشتراك مع الوكالات الأخرى المتخذة من روما مقراً لها لتخفيض تكاليف السفر.

9- وفيما يتعلق بالمعلومات الإضافية التي ستقدمها الإدارة عن بنود معيّنة، طلبت رئيسة اللجنة تقديم المعلومات المتعلقة بمنح إطار القدرة على تحمل الديون في وثيقة منفصلة عند عرض الميزانية على المجلس التنفيذي، وأن تقدّم الإدارة إيضاحات بشأن الفروق بين المبالغ الفعلية في وثيقة الميزانية الحالية مقارنة بالمبالغ الواردة في وثائق الميزانية للسنوات السابقة.